التقرير السنوي
Annual Report

مجلس المناقصات والمزايدات
Tender Board

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله

الفهرس

كلمة الرئيس 6

كلمة الأمين العام 8

أعضاء المجلس 10

الرؤية 12

الرسالة 12

القيم 12

لمحة حول عمليات المجلس في عام 2024م 13

بيانات المناقصات والمزايدات 2024 14

الترسيات بحسب القطاع 15

أساليب طرح المناقصات 15

سرعة الاستجابة للطلبات 15

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 16

التأهيل المسبق 16

خطط المشتريات 17

تنمية إيرادات المجلس 17

الوفور ات 17

تبسيط وتطوير الإجراءات: نهج متكامل لتعزيز الكفاءة والشفافية 18

تطوير 6 خدمات حكومية 18

مبادرات المجلس 22

المشاريع التطويرية 23

كلمة سعادةرئيس المجلس

إنجازات متواصلة وآفاق أرحب للتطوير

يسرّنا أن نقدم لكم تقريرنا السنوي لعام 2024م والذي نستعرض من خلاله أبرز المحطات المضيئة في أدائنا المالي والتشغيلي طوال العام الفائت، بما يجدد التأكيد على مسعانا الحثيث والدائم لضمان بيئة عمل مشجعة على الأعمال والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حوكمة وإدارة المشتريات والمزايدات الحكومية بكفاءة وفعالية، مستلهمين تميزنا من الرؤية التنموية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه.

رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

السيد ياسر بن إبراهيم حميدان

لقد كان العام 2024م استثنائيا مع احتفال مملكتنا الغالية **باليوبيل الفضي** لتولي ملك البلاد المعظم - أيده الله - مقاليد الحكم في البلاد، وإبراز ما تحقق من مكتسبات وطنية تنموية شاملة في كافة ميادين التطوير طوال ربع قرن من العهد الزاهر لجلالته، تكلّل بتأسيس مجلس المناقصات والمزايدات في العام 2003م ليكون إحدى الثمار اليانعة للمشروع الإصلاحي لملك البلاد المعظم لضمان أقصى قدر ممكن من العدالة وتكافؤ الفرص والشفافية في أنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية.

استناداً إلى مبادئ الكفاءة والشفافية في العمل المؤسسي، وانسجاماً مع توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - في تسريع خطى التنمية المستدامة في المملكة، واصل مجلس المناقصات والمزايدات في تبني وتنفيذ أفضل الممارسات في مجال المناقصات والمشتريات الحكومية، بما ينعكس على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، وتبسيط إجراءات المناقصات والمزايدات بشكل مؤسسي مستدام، وذلك اتساقاً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة.

سجل مجلس المناقصات والمزايدات في العام الماضي زيادة في قيم الترسيات بنسبة **24%** لتصل إلى **2.1 مليار دينار بحريني**، مقارنة مع قرابة **1.7 مليار دينار بحريني** في العام 2023م، بما يترجم حرص الحكومة الموقرة على استدامة مبادرات تطوير البنية التحتية والاستثمار في العديد من المشاريع العمرانية والإسكانية والخدمية، بما ينعكس في المحصلة النهائية على تحقيق الرفاه المجتمعي ونمو اقتصادي قوي مع تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي لعجلة الاقتصاد والاستثمار.

وانطلاقاً من الجهود الوطنية الهادفة إلى الارتقاء بالهوية المؤسسية لكافة المؤسسات الحكومية لمملكة البحرين، بادرنا بإعادة تدشين الهوية المؤسسية لمجلس المناقصات والمزايدات بما يواكب المتغيرات المتسارعة في قطاع المشتريات الحكومية والتأقلم في جوهر استراتيجية المجلس ورؤيتها الطموحة لتكون نموذجاً للتميز المؤسسي ومؤسسة مرتكزة على عملائها وتحافظ على كفاءة وفعالية دورة المناقصات والمزايدات.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نرفع أسمى آيات الشكر والعرفان الى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه - والى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - على دعمهم اللامحدود وتوجيهاتهم السديدة للارتقاء بأداء المجلس ونقله الى آفاق أرحب من التطوير. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لسعادة الأمين العام للمجلس وللسادة أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات وكافة منتسبي المجلس على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة في كتابة قصص نجاح جديدة وتحقيق المزيد من المنجزات، متطلعين إلى عام جديد أكثر إشراقاً وازدهاراً في مجال تعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية.

أمين عام مجلس المناقصات والمزايدات

المهندس السيد جمال بن عبدالعزيز العلوي

كلمة سعادة الأمين العام

خطوات رائدة نحو رفع الأداء وهندسة الإجراءات

انسجاماً مع التزامنا بتوفير قيمة مضافة مستدامة للشركاء من الجهات المتصرّفة والموردين والمقاولين من خلال تعزيز الكفاءة والشفافية في عمليات المناقصات الحكومية، يفخر مجلس المناقصات والمزايدات بالإعلان عن جملة من المنجزات القياسية البارزة خلال العام 2024م، والتي من حسن الطالع تتزامن مع احتفال مملكة البحرين مؤخراً باليوبيل الفضي لمرور 25 عاما على تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم لمقاليد الحكم، والذي شهد عهداً زاهراً استثنائيا في كافة القطاعات الاقتصادية وترسيخ خطى التنمية المستدامة.

إذ نجح المجلس في مواصلة رفع مؤشر سرعة الاستجابة للطلبات الواردة من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين خلال العام 2024، حيث ارتفعت نسبة الاستجابة للطلبات خلال 7 ايام أو أقل إلى **85.2%** مقارنةً مع **69.7%** في العام 2023م. بزيادة قدرها **15.5%**، وذلك رغم ارتفاع عدد الطلبات المستلمة بنسبة **13.5%**.

وانطلاقاً من المساعي الحثيثة لتطوير السياسات والمبادرات الهادفة إلى تبسيط إجراءات المشتريات الحكومية بشكل مؤسسي ومستدام وجعل بيئة الأعمال في مملكة البحرين أكثر كفاءة، قام المجلس خلال العام الماضي بتطوير **6 خدمات حكومية** موجّهة للموردين والمقاولين والجهات المتصرفة، وذلك تنفيذًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - بشأن تطوير **500 خدمة حكومية في 24 جهة**، حيث جاءت هذه الجهود ضمن أهداف برنامج الحكومة (2023-2026م) لدعم رقمنه الخدمات وتحقيق الاستدامة والكفاءة في تقديمها.

وتمكن المجلس من إعادة هندسة واختصار الدورة المستندية لـ **19 خدمة رئيسية**، مما أسهم في تسريع وتيرة سير العمل واختصار الدورة المستندية مع رفع مستوى الكفاءة والشفافية، مما يعزز مرونة التعامل بين المجلس والشركاء من الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة، ويدعم تحسين تجربة المستخدم وتسريع إنجاز الخدمات.

كما أطلق المجلس **11 إشعارًا جديدًا** عبر نظام المناقصات الإلكتروني، بهدف زيادة التواصل وتشجيع مشاركة الموردين والمقاولين في المناقصات وتعزيز النزاهة والشفافية. وتشمل الإشعارات الجديدة مراحل مختلفة من دورة المناقصات.

كما نفخر بحصد المجلس **جائزة الجمعية الأوروبية لبحوث الجودة لعام 2024م** من سويسرا وذلك تقديرًا لالتزامه بأعلى معايير الجودة وتميّزه في تقديم خدمات ذات كفاءة عالية في مجال المشتريات والمبيعات الحكومية، حيث يترجم هذا الإنجاز الجهود المتواصلة لتطوير خدمات مبتكرة تتسم بالكفاءة والجودة وفق أفضل الممارسات العالمية، وتعزيز ممارسات وأنظمة المشتريات والمبيعات الحكومية بدرجة عالية من الفعالية والكفاءة وذلك من خلال اتباع آلية حوكمة تنظيمية مصممة لترسيخ العدالة وتكافؤ الفرص.

ونؤكد على التزام المجلس في تسريع خطى التطوير للحفاظ على كفاءة وفعالية دورة المناقصات والمزايدات والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حوكمة وإدارة المشتريات والمزايدات الحكومية بكفاءة وفعالية.

في الختام، نود أن نعرب عن بالغ تقديرنا وعميق امتناننا لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم - حفظه الله ورعاه - ولصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء - حفظه الله - نظير مساندتهم الاستثنائية ورؤاهم الثاقبة للمسيرة التنموية الشاملة.

كما نعبر عن بالغ تقديرنا وعميق امتناننا لسعادة رئيس المجلس والسادة الأعضاء على دعمهم اللامحدود ومساندتهم البناءة لتحقيق هذه المنجزات، والشكر موصول لكافة منتسبي المجلس بجهازيه الفني والإداري على ما قدموه من إسهامات لافتة وجهود مخلصة للارتقاء بأداء المجلس وتطوير الممارسات المبتكرة ومواصلة العطاء في سبيل تقديم أفضل الخدمات بأعلى كفاءة وجودة في مجال المشتريات والمبيعات الحكومية.

أعضاء المجلس

سعادة السيد ياسر بن إبراهيم حميدان

رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

السيدة نور حافظ بوعلي

نائب الرئيس

السيد علي عاشور عبداللطيف

عضو المجلس

السيدة مريم عدنان الأنصاري

عضو المجلس

الدكتورة إجلال فيصل العلوي

عضو المجلس

المهندسة بلسم علي السلمان

عضو المجلس

المهندسة لمى عباس المحروس

عضو المجلس

السيد محمد عبدالحكيم عبدالملك

عضو المجلس

المهندس بدر عبدالحميد البقيشي

عضو المجلس

الرؤية

أن يكون مجلس المناقصات والمزايدات نموذجاً للتميز المؤسسي ومؤسسةً مرتكزة على عملائها وتحافظ على كفاءة وفعالية دورة المناقصات والمزايدات.

الرسالة

المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حوكمة وإدارة المشتريات والمزايدات الحكومية بكفاءة وفعالية.

القيم

النزاهة
تحقيق أعلى مستويات النزاهة من خلال حوكمة الإجراءات واستقلالية القرارات.

الاستدامة
استمرارية وتطوير سياسات وأساليب تضمن مواصلة المجلس في تحقيق غاياته وأهدافه.

الشفافية
العمل وفقا لمعايير وسياسات واضحة ومعلنة في جميع عمليات وإجراءات المناقصات.

الكفاءة والفعالية
الاستخدام الأمثل للموارد تحقيقا لأعلى مستويات الجودة والإنتاجية في المناقصات والمشتريات الحكومية.

لمحة حول عمليات المجلس في عام

2024م

واصل مجلس المناقصات والمزايدات خلال هذا العام تحقيق أهداف قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، محققًا سلسلة من الإنجازات التي تعكس التزامه بتعزيز النزاهة والشفافية وزيادة التنافسية. وقد شهد العام طرح **1,037** مناقصة ومزايدة، فيما سجل عدد العطاءات المستلمة من الموردين والمقاولين ارتفاعًا بنسبة **15%**، حيث ارتفع من **4,809 إلى 5,554** عطاءً، مما أتاح خيارات أوسع للجهات المتصرفة وساهم في تحسين جودة العروض المقدمة.

كما سجلت قيم الترسيات المرساة نموًا ملحوظًا، إذ بلغت **2,032** مناقصة ومزايدة بقيمة تجاوزت **2.112** مليار دينار بحريني، بزيادة قدرها **25%** مقارنة بالعام السابق. وفي إطار تعزيز بيئة الأعمال وزيادة المشاركة، شهد نظام المناقصات الإلكتروني ارتفاعًا في عدد المقاولين والموردين المسجلين بنسبة **9.8%**، ليصل العدد من **11,423** إلى **12,547**، مما يعكس تنامي الثقة في إجراءات المجلس ودوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.

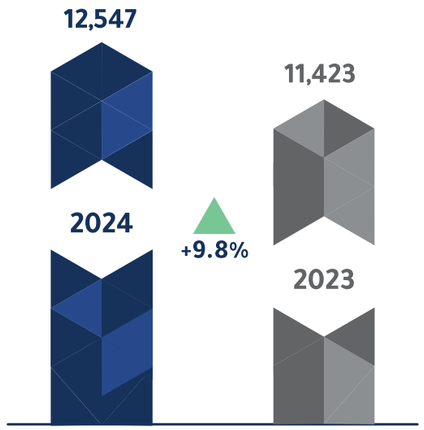

عدد المقاولين والموردين المسجلين

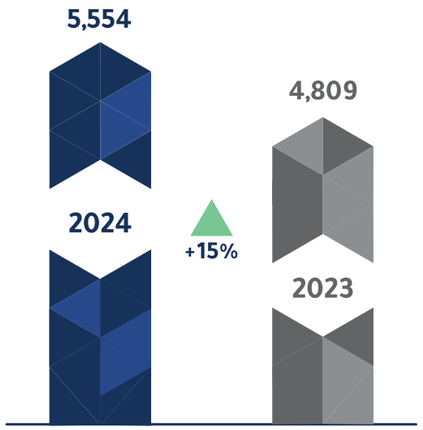

عدد العطاءات المستلمة من الموردين والمقاولين

بيانات المناقصات والمزايدات 2024

1,037
عدد المناقصات والمزايدات المطروحة

5,554
عدد العطاءات المُستلمة

2,032
عدد المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس (الترسيات، التمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات) المطروحة

2.112
مليار دينار بحريني
إجمالي قيمة المناقصات/المزايدات التي أشرف عليها المجلس (الترسيات، التمديدات، والأوامر التغييرية، والتجديدات)

352
إجمالي عدد طلبات إعادة النظر والتظلمات التي تم التعامل معها

9,356
إجمالي عدد الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات

3,191
إجمالي عدد الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات

12,547
إجمالي عدد الموردين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات

الترسيات بحسب القطاع

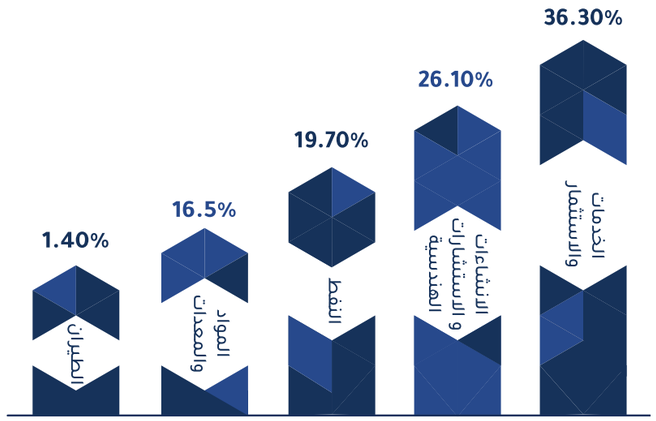

شهدت قيمة المناقصات والمزايدات التي أشرف عليها المجلس خلال العام 2024م، زيادة بنسبة **25%** مقارنة بالعام 2023م، وهو ما يعكس زيادة حجم النشاط الاقتصادي الذي تشهده مملكة البحرين، واستدامة الخدمات الحكومية والتنموية ومواكبة التوسع العمراني من أجل تقديم أفضل الخدمات التي تلبي تطلعات المواطنين والمقيمين.

وبحسب الاحصائيات استحوذ قطاع الخدمات والاستثمار على **36.30%** من إجمالي قيم الترسيات، يليه قطاع الانشاءات والاستشارات الهندسية بنسبة **26.10%** وقطاع النفط بنسبة **19.70%**، ثم قطاعي المواد والمعدات والطيران بنسبة تبلغ **16.5%** و **1.40%** على التوالي من إجمالي قيم الترسيات.

أساليب طرح المناقصات

واصل المجلس السير على نهجه الثابت بإتباع أفضل الممارسات الدولية وتعزيز التنافسية بين الموردين والمقاولين، حيث تم طرح **86.9%** من إجمالي عدد المناقصات بأسلوب الطرح العام في نظام المناقصات الالكترونية خلال العام 2024م وهو أسلوب الطرح المثالي للمناقصات والمزايدات الحكومية.

سرعة الاستجابة للطلبات

حقق مجلس المناقصات والمزايدات إنجازات قياسية بارزة في رفع مؤشر سرعة الاستجابة للطلبات الواردة من الجهات الحكومية والموردين والمقاولين خلال العام 2024م، بما يتسق مع التزامه بتوفير قيمة مضافة مستدامة للشركاء من الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين، وذلك في إطار استراتيجيته لتعزيز الكفاءة والشفافية في عمليات المناقصات الحكومية.

فقد ارتفعت نسبة الاستجابة للطلبات خلال 14 يوماً أو أقل إلى **98%** مقارنةً بـ **90.4%** في عام 2023م، في حين بلغت نسبة الطلبات التي تم التعامل معها خلال 7 أيام أو أقل **85.2%** مقارنةً بـ **69.7%** في العام الماضي.

وشهد مؤشر سرعة إنجاز الطلبات خلال 14 يوماً أو أقل زيادة بنسبة **7.6%** خلال العام المنصرم مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، رغم ارتفاع عدد الطلبات بنسبة **13.5%**، حيث بلغ عددها الإجمالي **15,608** طلب.

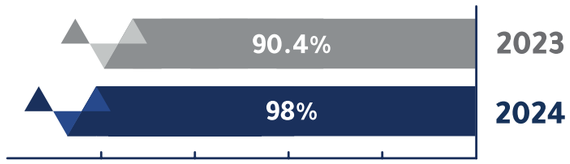

نسبة الاستجابة للطلبات خلال 14 يوماً أو أقل

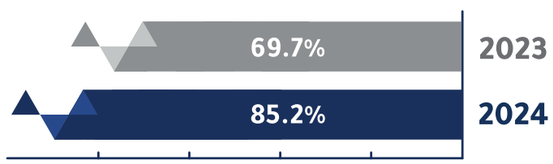

نسبة الاستجابة للطلبات خلال ٧ أيام أو أقل

زيادة في عدد الطلبات المستلمة 13.5%

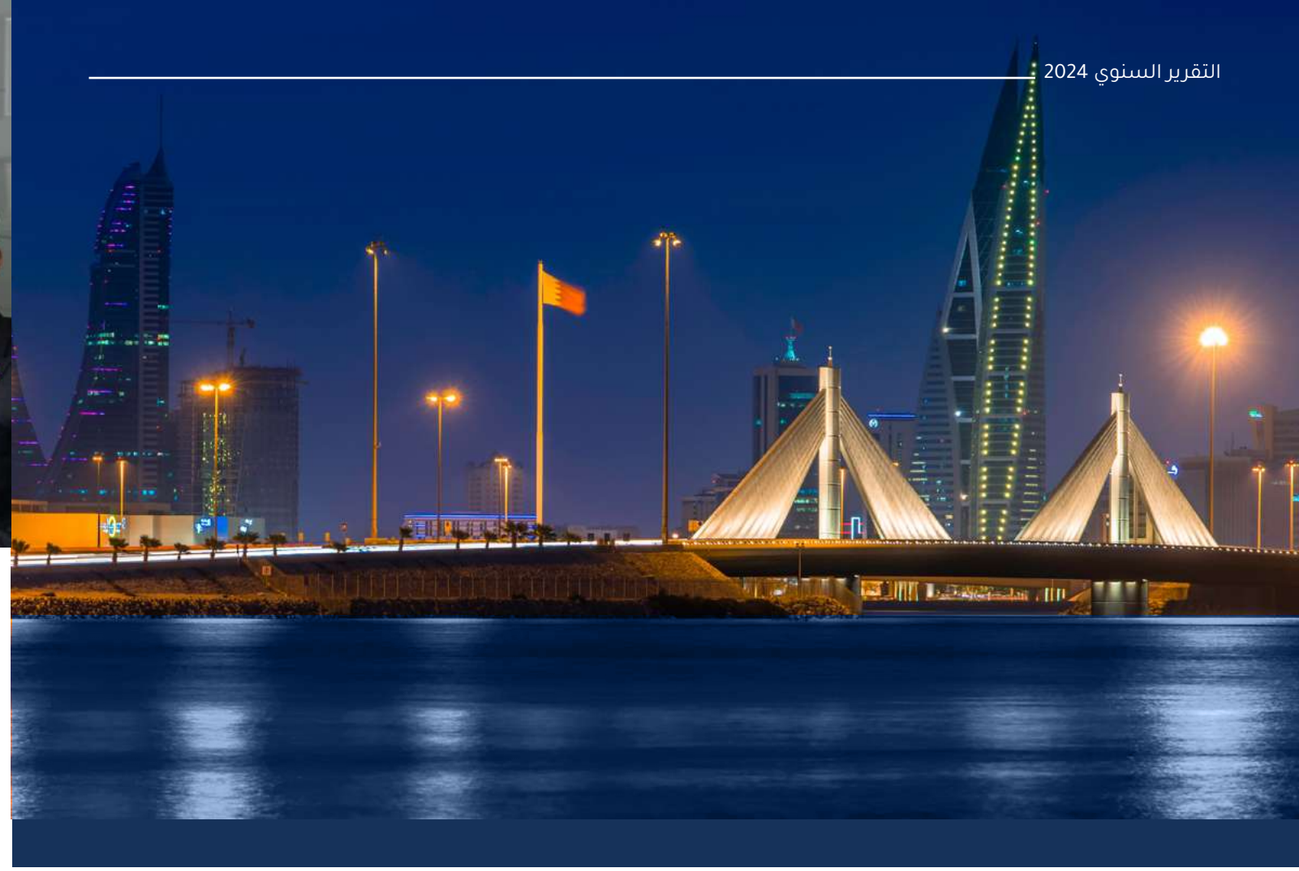

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سعياً من المجلس لتنفيذ قرار مجلس الوزراء الموقر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتماشياً مع الجهود الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهدت عمليات مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام 2024م زيادة في عدد ترسية المناقصات والمزايدات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة **36%**، إذ تم ترسية **294** مناقصة ومزايدة حكومية استفادت منها **136** مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بقيمة اجمالية تبلغ **80.5** مليون ديناراً، والتي شكلت ما نسبته **9.2%** من إجمالي قيم الترسيات، وذلك بعد استبعاد المناقصات ذات الطبيعة الخاصة.

زيادةفي عدد ترسية المناقصات والمزايدات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 36%

قيمة الترسيات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغت 80.5 مليون دينار

التأهيل المسبق

أعتمد مجلس المناقصات والمزايدات **197** طلب تأهيل مسبق خلال العام المنصرم، مما يعكس الجهود التي يبذلها المجلس لزيادة عدد الشركات المؤهلة، بما مؤداه ضمان إسناد المشاريع الحكومية إلى المقاولين الذين تتوافر لديهم جميع الإمكانيات والشروط المطلوبة.

خطط المشتريات

لزيادة كفاءة وفعالية وشفافية عملية المشتريات والمبيعات الحكومية، قام المجلس خلال العام الماضي بنشر خطط مشتريات لعدد 60 جهة متصرفة.

تنمية إيرادات المجلس

في إطار تحقيق أهداف برنامج التوازن المالي، واصل المجلس تطبيق استراتيجيات فعالة لتحسين كفاءة عمليات التحصيل وتعزيز الأداء المالي، وفي هذا السياق، حقق مجلس المناقصات والمزايدات نتائج استثنائية خلال العام 2024م، تمثلت في تسجيل إيرادات قياسية بلغت **1.042** مليون دينار بحريني، مقارنة بـ **912.83** ألف دينار في العام 2023م، بزيادة نسبتها **14.2%**. وبلغت الإيرادات الناتجة عن بيع وثائق المناقصات **597.933** ألف دينار بحريني، مقارنة بـ **517.235** ألف دينار في 2023م، بينما وصلت إيرادات نشر الإعلانات على الموقع الإلكتروني إلى **444.555** ألف دينار مقابل **485.600** ألف دينار في العام 2023م.

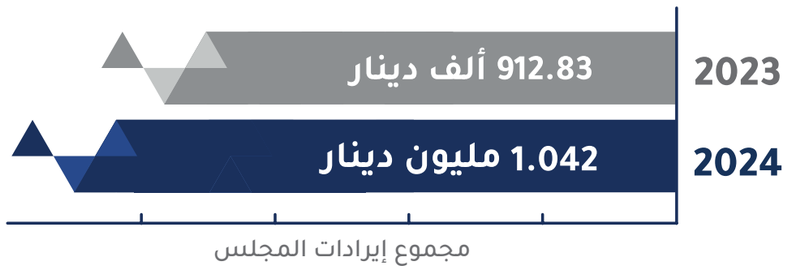

مجموع إيرادات المجلس

الوفورات

تمكن المجلس من تحقيق وفورات مالية في الاعتمادات المخصصة للمناقصات والمزايدات الحكومية بلغت **218** مليون دينار، وذلك من خلال مواصلة الجهود المبذولة في حث الجهات المتصرفة على طرح المناقصات الخاصة بها عبر نظام المناقصات الإلكتروني بغية للوصول الى التعاقد مع أصحاب العطاءات الأفضل شروطاً والأقل سعراً، وذلك ما أدى الى استلام العديد من العروض التنافسية المقدمة من الموردين والمقاولين، ويعد هذا الإنجاز أحد أبرز التزامات المجلس وحرصه على صون المال العام، إلى جانب تعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات الحكومية بما يتماشى مع أهداف القانون.

تبسيط وتطوير الإجراءات: نهج متكامل لتعزيز الكفاءة والشفافية

في إطار سلسلة المبادرات التي يتبناها مجلس المناقصات والمزايدات لتطوير إجراءات المشتريات الحكومية بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، يواصل المجلس جهوده لتعزيز الشفافية والكفاءة وتبسيط إجراءات المناقصات والمزايدات بشكل مؤسسي مستدام، وذلك اتساقاً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 الرامية إلى خلق اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة، ومن بين أبرز الإنجازات:

تطوير 6 خدمات حكومية

أنجز المجلس خلال العام الماضي تطوير 6 خدمات حكومية موجهة للموردين والمقاولين والجهات المتصرفة وذلك تنفيذًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر -حفظه الله- بشأن تطوير 500 خدمة حكومية في 24 جهة، حيث جاءت هذه الجهود ضمن أهداف برنامج الحكومة (2023-2026) لدعم رقمنة الخدمات وتحقيق الاستدامة والكفاءة في تقديمها.

تطوير 6 خدمات

خدمة الإعداد للمناقصات

التي تسهم في تسهيل عملية إعداد المناقصات للموردين والمقاولين، مما يساهم في تسريع الإجراءات وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية.

تطوير خدمة تقييم العطاءات وترسية المناقصة

التي تتيح تقييم العطاءات المقدمة وفق معايير دقيقة، مما يسهم في تحقيق شفافية ونزاهة في ترسية المناقصات على الشركات المؤهلة.

خدمة تمديد صلاحية العطاءات والضمانات الابتدائية

التي توفر الوقت والجهد للمقاولين والموردين من خلال إمكانية تمديد صلاحية العطاءات والضمانات الابتدائية بسهولة ويسر.

تطوير خدمة تمديد مهلة تقديم ضمان التنفيذ

التي تمكن الجهات المتصرفة من تمديد المهلة اللازمة لتقديم ضمان التنفيذ، مما يساهم في تسهيل استكمال المشاريع بكفاءة.

تحديث خدمة طرح مناقصة محدودة على جميع الشركات المؤهلة

التي تمكّن الجهات المعنية من طرح المناقصات بشكل محدد للمقاولين والشركات المؤهلة، مما يعزز من تكافؤ الفرص وشفافية الإجراءات.

تطوير خدمة طرح المرحلة الثانية من عملية التفاوض التنافسي

التي تساهم في تحسين عملية التفاوض التنافسي بين الشركات من خلال طرح المرحلة الثانية بشكل مبسط ومرن.

اختصار الدورة المستندية لـ ١٩ خدمة رئيسية

في إطار سعيه لتحسين الكفاءة وتبسيط الإجراءات، نجح المجلس في اختصار الدورة المستندية لـ **19** خدمة رئيسية بالإضافة إلى إلغاء **19** استمارة وقائمة كانت تُشترط لإرفاقها مع الطلبات. هذا التوجه أسهم في تسريع وتيرة سير العمل وتبسيط إجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، مما أدى إلى تقليل المتطلبات وتسهيل الإجراءات. كما ساهم في رفع مستوى الكفاءة والشفافية، مع تعزيز مرونة التعامل بين المجلس وشركائه من الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة، وبالتالي تحسين تجربة المستخدم وتسريع إنجاز الخدمات.

مشروع النماذج الإلكترونية الموحدة لرفع الطلبات إلى المجلس

في إطار سعي مجلس المناقصات والمزايدات إلى تعزيز كفاءة معالجة الطلبات الواردة إليه، تم تنفيذ تعديلات جوهرية على آلية رفع بعض الطلبات. وتهدف هذه التعديلات إلى تسريع وتيرة المعالجة، وضمان الامتثال التام لأحكام القانون، وتعزيز مستويات الشفافية والدقة في الإجراءات، مما يسهم في تحسين عمليات الشراء والمبيعات الحكومية وفق أفضل الممارسات المعتمدة.

مشروع النموذج الموحد لتقرير تقييم العطاءات للمناقصات والمزايدات

قام المجلس بإعداد نموذج موحد لتقرير تقييم المناقصات والمزايدات لضمان الامتثال التام لإجراءات عملية التقييم واستلام تقارير متكاملة. ويهدف هذا النموذج الموحد إلى تسريع البت في طلبات التفاوض، الترسية، وطلبات الإلغاء، مما يضمن استيفاء الطلب لجميع المتطلبات وشموله على جميع المعلومات المطلوبة، مما يساهم في رفع كفاءة سير العمل، وتعزيز جودة إجراءات التقييم، وتقليل الوقت والجهد المبذولين في إعداد التقارير.

مشروع النموذج الموحد للتعليمات الموجهة للموردين والمقاولين كجزء من وثائق المناقصات والمزايدات

تماشياً مع رؤية المجلس لرفع كفاءة معالجة الطلبات الإلكترونية المرتبطة بمراجعة واعتماد وثائق المناقصات، تم تطوير نموذج موحد للتعليمات الموجهة للموردين والمقاولين ليكون جزءًا من وثائق المناقصات والمزايدات. يهدف هذا النموذج إلى تعزيز جودة الوثائق المقدمة لمختلف الموردين والمقاولين، وضمان وضوح المتطلبات والإرشادات التي يجب الالتزام بها للمشاركة في المناقصات والمزايدات.

ويسهم هذا المشروع في تحقيق مستوى أعلى من الامتثال، وضمان سير إجراءات المناقصات والمزايدات وفق ضوابط واضحة، مما يعزز من كفاءة عمليات الشراء الحكومي، ويضمن أعلى مستويات النزاهة والشفافية في التعاملات التعاقدية.

إطلاق إشعارات جديدة للموردين والمقاولين

في خطوة تهدف إلى تحسين تجربة الموردين والمقاولين وتعزيز معايير النزاهة والشفافية، أعلن المجلس عن إطلاق 11 إشعارًا جديدًا عبر نظام المناقصات الإلكتروني، ليصل إجمالي الإشعارات إلى 40 إشعارًا، يأتي هذا التحديث في إطار حرص المجلس على تيسير الإجراءات، وتمكين الشركات من متابعة المناقصات بفعالية، وضمان تكافؤ الفرص لجميع الموردين والمقاولين.

وتشمل الإشعارات الجديدة مراحل مختلفة من دورة المناقصات:

- تذكير الموردين والمقاولين برفع العطاءات قبل موعد الإغلاق.
- إشعار بتمام عملية فتح المناقصات وبدء التقييم.
- متابعة نتائج التقييم والترسية بالتنسيق مع الجهات المتصرفة.
- إشعارات خاصة بطرح المناقصات وفق قطاعات السلع والخدمات والإنشاءات.

خطة المشتريات

سعيًا لتوسيع قاعدة المشاركة في المناقصات الحكومية وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الاقتصاد الوطني، أصدر المجلس خلال عام 2024م تعميمًا بشأن خطة المشتريات. يهدف التعميم إلى رفع جهوزية الموردين والمقاولين لتقديم عطاءاتهم وامتثالاً لأفضل الممارسات التي من شأنها تعزيز مشاركة الموردين والمقاولين في المناقصات والمزايدات الحكومية، وسعياً لتنظيم إجراءات المناقصات والتخطيط لها مسبقاً.

مبادرات المجلس

تعزيز العلاقات مع الشركاء

عقد مجلس المناقصات والمزايدات **18 دورة وورشة استشارية** خلال عام 2024م، بمشاركة 1418 مشارك من القطاعين الحكومي والخاص، وذلك سعياً منه لتعزيز العلاقات مع الشركاء لترسيخ مبدأ التواصل مع جميع الأطراف ذات العلاقة.

ومنح مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام المنصرم تراخيص **اعتماد لـ 283 من أعضاء لجان تقييم المناقصات والمزايدات** في الجهات المتصرفة الخاضعة لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، بعد تمكينهم من الإلمام بالعمليات والإجراءات والمتطلبات اللازمة حول إجراءات المناقصات وأفضل الممارسات المعتمدة في جميع مراحل المناقصة، وتأتي هذه الخطوة إطار جهود المجلس لتعزيز كفاءة الكوادر الوطنية، ودعم منظومة المشتريات الحكومية لتحقيق معايير عالية من الشفافية والحوكمة وترسيخ شراكة فاعلة مع الجهات ذات العلاقة.

كما نظم المجلس **7 دورات تدريبية تأسيسية وتخصصية** للجهات المتصرفة بمشاركة **611 مشارك**، سلطت الأضواء فيها على عمليات وشؤون وإجراءات المناقصات والمزايدات الحكومية، بالإضافة إلى أساليب طرح المناقصات، وإجراءات التأهيل المسبق وتطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما بشأن الدورات التي عُقدت للمقاولين والموردين، فقد **عقد 6 دورات تدريبية للموردين والمقاولين** شارك فيها **490 مشارك**، حيث تطرقت هذه الدورات لإجراءات المشاركة في المناقصات والمزايدات الحكومية، كما تم تخصيص بعض الدورات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوضيح آلية تطبيق مبادرة الأفضلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المشاريع التطويرية

تعزيز الأداء والارتقاء بالكفاءة

حرصًا من مجلس المناقصات والمزايدات على تحقيق التحسين المستمر في الأداء وتطوير العمليات، حقق مجلس المناقصات والمزايدات خلال العام المنصرم مجموعة من المشاريع التطويرية التي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والفعالية، مع ضمان العدالة وتكافؤ الفرص للجميع. **ومن أبرز هذه المشاريع:**

تعزيز التعاون الدولي في مجال المشتريات الحكومية

يلعب تعزيز التعاون الدولي دورًا محوريًا في تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال المشتريات الحكومية. ومن هذا المنطلق، يحرص مجلس المناقصات والمزايدات على بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات النظيرة في الدول الشقيقة والصديقة، لتبادل الخبرات وتحقيق تكامل في الجهود نحو الارتقاء بممارسات المشتريات الحكومية. وفي هذا السياق، عُقدت اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى شملت التالي:

- **تعزيز الشركاء الثنائية مع مجلس المناقصات العماني**

في إطار توثيق العلاقات الثنائية وتبادل الخبرات، التقى سعادة المهندس السيد جمال بن عبدالعزيز العلوي، الأمين العام لمجلس المناقصات والمزايدات والوفد المرافق له، مع سعادة المهندس بدر بن سالم المعمري، الأمين العام لمجلس المناقصات في سلطنة عمان الشقيقة. تناول الاجتماع بحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين، مع التركيز على تحسين مستوى التنسيق المشترك واعتماد أفضل الممارسات في مجال المناقصات الحكومية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز كفاءة العمليات.

- **تعزيز التعاون مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية السعودية**

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، التقى سعادة المهندس السيد جمال بن عبدالعزيز العلوي، الأمين العام لمجلس المناقصات والمزايدات والوفد المرافق له، مع سعادة المهندس عبدالرزاق بن صبحي العوجان، الرئيس التنفيذي لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في المملكة العربية السعودية الشقيقة. تمحورت النقاشات خلال اللقاء حول تعزيز التنسيق المشترك لتبني أفضل الممارسات في إدارة المناقصات الحكومية، وتحقيق كفاءة أعلى في الإنفاق العام. كما تناولت المباحثات أهمية إعادة توجيه الأثر المالي المحقق نحو دعم المشاريع ذات الأولوية الحيوية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الشهادة الاعتمادية لأخلاقيات المشتريات للمنظمات

حقق المجلس إنجازًا رياديًا بحصوله على شهادة الاعتماد لأخلاقيات المشتريات للمنظمات الصادرة عن معهد تشارترد للمشتريات والتوريد (CIPS)، وجاء هذا الاعتماد نتيجة لتدريب منتسبي المجلس على المشتريات والتوريد الأخلاقية واجتيازهم اختبارات متخصصة في مكافحة الفساد والاحتيال والرشوة، إضافة إلى المخاوف البيئية. ويعكس هذا الإنجاز التزام المجلس بتبني أفضل الممارسات الدولية، ويؤكد رؤيته ليكون نموذجًا يُحتذى به في قطاع المشتريات والتوريد.

كما يواصل المجلس العمل على تحسين خدماته من خلال تبني أحدث التقنيات وتعزيز سبل التواصل مع الشركاء. تتركز جهوده على تقديم خدمات مبتكرة وفعالة تضمن تحقيق أقصى فائدة لجميع الأطراف المعنية، بما يسهم في تطوير قطاع المشتريات والمزايدات وفق أفضل المعايير العالمية.

مشاريع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في إطار المرحلة الثانية من مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمن الخطة المحدثة لمجلس تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأعوام (2022-2026)، عقد المجلس ورشة تعريفية للجهات المتصرفة حول مبادرة تخصيص عدد من المناقصات والمزايدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمشاركة موظفين من مختلف الوزارات والجهات والشركات الحكومية الخاضعة لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية.

ويأتي انعقاد هذه الورشة لتسليط الضوء على هذه المبادرة الهادفة لتخصيص عدد من المناقصات والمزايدات العامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبيان الآليات اللازمة لتنفيذها ودور الجهات المتصرفة لتطبيقها وبالتالي استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها، وذلك بهدف رفع نسب مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الحكومية.

حصاد المجلس

في إنجاز جديد يُضاف إلى مسيرته الحافلة، حصد مجلس المناقصات والمزايدات مجموعة من الجوائز المرموقة التي تؤكد مكانته الرائدة في مجال المشتريات والمبيعات الحكومية. وتأتي هذه الجوائز تتويجًا لجهود المجلس المستمرة في تعزيز النزاهة والشفافية ورفع كفاءة عمليات المناقصات والمزايدات وفق أعلى المعايير الدولية.

ويعكس هذا التقدير الدولي التزام المجلس بالحوكمة والجودة والابتكار في إدارة المناقصات، مما ساهم في تحقيق تحولات نوعية في المنظومة الشرائية، وتعزيز بيئة تنافسية عادلة للموردين والمقاولين. ويواصل المجلس، من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية، تطوير أنظمته وضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة، بما ينسجم مع رؤية البحرين الاقتصادية 2023م.

جائزة التميز عن فئة "القيم والأخلاقيات في مجال المشتريات"

حصل مجلس المناقصات والمزايدات على جائزة التميز عن فئة "القيم والأخلاقيات في مجال المشتريات" من المعهد المعتمد للمشتريات والتوريد (CIPS) ، ويؤكد هذا الإنجاز التزام المجلس بتقديم خدمات تتميز بالمهنية والاحترافية، مع مراعاة المعايير الدولية في القيم المؤسسية والأخلاقيات المهنية. ويأتي ذلك كدليل على الجهود المبذولة لترسيخ ثقافة الالتزام بالقيم على جميع المستويات الوظيفية.

إنجازات دولية وتميّز في تطوير المشتريات الحكومية

شارك سعادة المهندس جمال بن عبدالعزيز العلوي، أمين عام المجلس، في المؤتمر السنوي للجمعية الأوروبية لأبحاث الجودة في فيينا، بحضور نخبة من الخبراء وصنّاع القرار. تأتي هذه المشاركة في إطار التزام المجلس بالاستفادة من التجارب الدولية لتطوير أنظمة المشتريات الحكومية، وتعزيز الشفافية والعدالة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد العلوي في كلمته الافتتاحية على دور المجلس في تبسيط الإجراءات وتحقيق الحوكمة لضمان تكافؤ الفرص وتعزيز التنافسية.

وأشار العلوي إلى أن المجلس كجهة تنظيمية مستقلة يشرف على إدارة مناقصات ومزايدات الجهات الحكومية، مع التركيز على الجودة والكفاءة تماشيًا مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030. كما شدد على مواصلة التطوير المستمر لترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في المشتريات الحكومية، بما يساهم في صون المال العام وضمان كفاءة المشاريع الحكومية.

وفي خطوة تعكس هذا التميز، حصد المجلس جائزة الجمعية الأوروبية لبحوث الجودة (ESQR) لعام 2024م، التي تُمنح من مقر الجمعية في سويسرا. ويعد هذا التكريم شهادة على التزام المجلس بأعلى معايير الجودة والتميز في تقديم خدمات كفؤة ومبتكرة في قطاع المشتريات والمبيعات الحكومية.

وتؤكد هذه الجوائز التزام المجلس بتطوير خدمات مبتكرة تتميز بالكفاءة والجودة، بالإضافة إلى تعزيز ممارسات المشتريات والمبيعات الحكومية بما يضمن تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص عبر آليات حوكمة تنظيمية تُراعي أفضل الممارسات العالمية.